روحاني يؤكد دعمه لمادورو.. والبوليفي يتهم واشنطن بالسعي إلى نهب ثروة فنزويلا

مادورو يؤكد استعداده لحماية سيادة بلاده بحزم ويدعو العسكريين إلى التكاتف

أكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال إشرافه على تدريبات لوحدات الحرس الوطني بالقرب من العاصمة كراكاس استعداده لحماية سيادة فنزويلا بحزم.

ونقلت وكالة «تاس» للأنباء عن مادورو قوله في كلمة له الجمعة: «بصفتي القائد العام للقوات المسلحة البوليفارية الوطنية أنا مستعد لحماية السيادة الشعبية والدستور وحقوق فنزويلا بحزم» داعياً العسكريين إلى التكاتف والولاء لدستور الجمهورية.

وأكد مادورو أن هذه المسيرة العسكرية لمختلف فروع الجيش تهدف إلى «تجديد تعهده بحماية فنزويلا»، قائلاً: «هذه المسيرة العسكرية هي لتجديد وإعادة إحياء تعهدنا والتزامنا وضميرنا بعين تتطلع إلى المستقبل الحرس الوطني البوليفاري هو قوة المستقبل وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن ينظر إليه فيها».

بدوره، دعا رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية الفنزويلية ديوسدادو كابيو الفنزوليين إلى إسقاط أعداء الوطن في ساحة المعركة وإلى الدفاع عن البلاد.

وقال كابيو: «هلمّوا لنسير معاً، إلى الكفاح.. إلى المعركة.. هيا بنا نحقق النصر.. بكامل جهوزيتنا ومعنا بنادقنا ملقمة، وحرابنا موجهة ويدنا على الزناد.. هيا بنا بقوة قيم وكرامة تشافيز، لإسقاط أعدائنا في ساحة المعركة. عاش الوطن! عاش تشافيز! عاش مادورو! عاش بوليفار! عاش وطننا حراً! عاش استقلالنا ووطننا الاشتراكي!.. إلى النصر دائماً أيها الرفاق!».

ومن جانبه أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني شرعية حكومة نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو، معبراً عن قناعته بأن الحكومة الفنزويلية والشعب، سيتمكنان من إحباط المؤامرة الأميركية الجديدة ضد البلاد.

جاء تصريح روحاني أمس خلال تسلمه أوراق اعتماد السفير الفنزويلي الجديد في طهران، كارلوس آلما لاكوردنس، حيث قال: «إننا ندعم حكومة مادورو القانونية ونعتقد أن الشعب بوحدته ووقوفه إلى جانب الحكومة سيحبطان هذه المؤامرة الجديدة كالمؤامرات السابقة»، في إشارة إلى اعتراف واشنطن بزعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو رئيساً انتقالياً للبلاد.

وشدد روحاني على أن الأميركيين يعارضون بالأساس كل الثورات الشعبية والدول المستقلة ويسعون للهيمنة على العالم من خلال قمع الثورات والدول المستقلة، مؤكداً أنه لا يحق للولايات المتحدة التدخل في شؤون فنزويلا الداخلية.

وفي السياق زار الرئيس البوليفي إيفو مورايس كركاس للقاء نظيره الفنزويلي نيكولاس مادورو.

وأعلن مورايس عن الزيارة عبر تويتر وكتب «التقيت مع شقيقي رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو للإعراب له عن دعمنا الكامل في مواجهته للانقلاب وتدخل الإمبراطورية، أميركا تريد نهب الثروة الوطنية لفنزويلا بانتهاك واضح للقانون الدولي». وأكد موراليس دعم بلاده الحوار لتفادي الصدامات.

وكان مصدر أميركي مسؤول أعلن رفض الولايات المتحدة مساعي الوساطة من الأوروغواي والمكسيك التي تسمح ببقاء مادورو في السلطة.

وطالب نائب الرئيس الأميركي مايك بنس الرئيس مادورو بالاستقالة من منصبه وبعدم اختبار صبر الولايات المتحدة»، على حدّ قوله. وأكد أن «كل الخيارات مطروحة على الطاولة».

وقال بنس: «مادورو ديكتاتور وليس له سلطة شرعية يجب أن يذهب الآن ليس وقت الحوار بل وقت للعمل لقد انتهت ديكتاتورية مادورو مرة واحدة وإلى الأبد» حسب تعبيره.

وأضاف: «لهذه الغاية ستواصل الولايات المتحدة ممارسة جميع الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية»،

وكان مسؤولون في الإدارة الأميركية قد كشفوا لصحيفة وول ستريت جورنال أن دفع واشنطن باتجاه إسقاط مادورو هو الخطوة الأولى في سياق خطة أوسع لإعادة تشكيل أميركا اللاتينية، وبحسب الصحيفة فإن واشنطن تتطلع بعد فنزويلا وكوبا إلى نيكاراغوا.

في المقابل، أكد الكرملين تمسكه بموقفه لناحية الاعتراف بمادورو رئيساً شرعياً لفنزويلا، رافضاً التدخل الأجنبي في الشأن الفنزويلي.

وأشار الكرملين إلى أن موسكو تتعامل مع غوايدو كرئيس للبرلمان وليس كرئيس للدولة.

هذا وبحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الوضع في فنزويلا مع مجلس الأمن الروسي الذي أكد «ضرورة حل الأزمة السياسية الداخلية بشكل مستقل من دون أي تدخل أجنبي».

بدورها، رفضت إيطاليا الاعتراف بغوايدو رئيساً لفنزويلا، وأشار نائب وزير الخارجية الإيطالي إلى أن المهمة الرئيسة الآن هي تجنب الحرب وتجنب تكرار السيناريو الليبي عندما جرت إطاحة معمر القذافي.

وأضاف: إنه «من المستحيل السماح بتكرار الأخطاء التي ارتكبها الغرب في ليبيا».

وتزامناً، شهدت العاصمة الفنزويلية كراكاس تظاهرات حاشدة مؤيّدة لمادورو، أكد المتظاهرون فيها رفضهم للعقوبات الأميركية وتمسّكهم بمبادئ الثورة البوليفارية.

(فارس- سانا- الميادين)

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يحضر تدريبات عسكرية في كاراكاس أمس الأول (رويترز)

سور أميركا العظيم

فارس الجيرودي

بينما كانت أنظار العالم وتبعاً للرسائل الإعلامية التي تبثها كبرى وكالات الأنباء الغربية تتجه نحو فنزويلا وأزمتها، تصاعدت الأحداث داخل الولايات المتحدة نفسها وكادت تنفجر، فآلاف الطائرات كانت تنتظر دورها للإقلاع بعد أن أُلغيت رحلاتها بسبب قلة الموظفين، الرئيس الأميركي دونالد ترامب هدد بإعلان حالة الطوارئ، إذا لم يسمح له بإلقاء خطاب حالة الاتحاد أمام مجلس النواب، وبعض الولايات هددت بإعلان حالة طوارئ ضد الحكومة الفدرالية، فيما تم توقيف أقرب معاوني ترامب ليلة الخميس الجمعة في الـ٢٤-٢٥ كانون الثاني الماضي في واشنطن، حيث تصرف رجال الـ«إف بي آي» معه مثل مجرمٍ خطر، حاصروا البيت وكانوا مسلحين كأن المطلوب إرهابي يهدد بتفجير نفسه، ثم أخذوه للسجن والتهمة جاهزة: أنها «العلاقة مع روسيا» مجدداً.

عقب هذا التصعيد غير المسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، قرر ترامب تهدئة التوتر، ووافق على إنهاء أطول إغلاق حكومي في التاريخ الأميركي، ولكنه بالمقابل قام بما يشبه عملية ربط نزاعٍ مع خصومه، وذلك عبر تصريحٍ للقائم بأعمال كبير موظفي البيت الأبيض ميك مولفاني أوضحَ فيه أن ترامب مستعد لإغلاق حكومي آخر في حال رفض الكونغرس التعاون معه لتنفيذ وعده الانتخابي ببناء جدار فاصل مع المكسيك، يحمي الولايات المتحدة من الهجرة غير الشرعية.

وتعود بدايات أزمة ما يعرف بالإغلاق الحكومي إلى الطلب الذي تقدم به ترامب لتخصيص ٥,٧ مليارات دولار في الميزانية الجديدة للعام ٢٠١٩ لتمويل بناء جدار على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وهو ما رفضه الديمقراطيون الذين يسيطرون على مجلس النواب، لكن ترامب أصر على طلبه، واستخدم للضغط على مجلس النواب حق الفيتو الذي بمقتضاه يستطيع رفض أي تشريع للكونغرس، ما تسبب بوقف تمويل المؤسسات الحكومية وتوقف دفع الرواتب، وبالتالي إغلاق جزء مهم من المؤسسات الأميركية.

في الواقع ليس الجدار الحدودي مع المكسيك سوى رأس قمة جبل الجليد في الصراع الذي يخوضه ترامب مع خصومه المتحكمين فيما صار يعرف بـ«مؤسسات الدولة الأميركية العميقة»، فما ينوي ترامب بناءه على الحدود الجنوبية يرمز لسياسات العزلة عن مشاكل العالم التي بشر بها داعميه خلال حملته الانتخابية، وهو المشروع المناقض تماماً للنظام الذي حاولت الولايات المتحدة أن تبنيه حول العالم إثر انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، والذي كان يسمى بـ«العولمة»، للمفارقة أصبح رئيس الولايات المتحدة هو من يسعى اليوم لبناء الجدران، لذلك يتهم أعداء ترامب من النخب السياسية في واشنطن، الرئيسَ بتدمير كل ما قامت به الولايات المتحدة حول العالم خلال العقود الثلاثة الماضية.

فالمواجهة الداخلية الأميركية بين ترامب وخصومه تبدأ من الجدار وتمتد إلى سحب القوات العسكرية الأميركية من أماكن انتشارها حول العالم، وتصل إلى سياسات فرض الحمائية الضريبية والتراجع عن مبادئ التجارة الحرة، فلا يختصر جدار المكسيك الصراع الداخلي الأميركي الشرس، وإن كان يرمز له.

بالنسبة لترامب تمثل قضية الجدار ركناً أساسياً سيبني عليه حملته الانتخابية الهادفة للتجديد له لولاية رئاسية ثانية، وذلك في مواجهة الهجوم الإعلامي الشرس الذي تشنه عليه كبرى وسائل الإعلام الأميركية، والتي تتبع كلها تقريباً لخصومه، فترامب الذي أُطلق لقب «أعداء الشعب» على وسائل الإعلام، يبدو بأمس الحاجة ليثبت لناخبيه أنه أوفى بما قطعه من وعود انتخابية خلال حملته الأولى، وهو سبق له أن لعب على وتر مخاوف الأكثرية البيضاء الانجلوساكسونية البروتستانتية أو ما يسمى بأميركا بـ«الواسب»، من ازدياد أعداد الملونين والكاثوليك بسبب الهجرة غير الشرعية القادمة من دول أميركا اللاتينية والوسطى، حيث يعتبر ترامب الجدار الحل السحري لمواجهة هذا الخطر.

كما انتقد الرجل بصراحة ولأول مرة بالنسبة لرئيس أميركي، سياسة الحروب التي شنتها بلاده منذ زمن جورج بوش الابن، والتي كلفت أكثر من ٧ تريليونات دولار، معتبراً أن نتائجها الاقتصادية الكارثية على المواطن الأميركي هي مبرر أكثر من كاف، للتراجع عنها ويقول ترامب: «كلفتنا حرب العراق آلاف المليّارات، لكنني اضطررت في النهاية لزيارة العراق سراً، بطائرة مطفأة الأضواء، فماذا جنينا من هذه الحرب»؟

المثير أكثر في مواجهة ترامب مع النخب السياسية التي تعاديه في واشنطن، هو أن أعداءه يستخدمون ضده إلى جانب الإعلام، أجهزة الـ«إف بي آي» والـ«سي أي ايه»، وهي أجهزة غير منتخبة من الناس، ويجب أن تخضع في نظام رئاسي كالنظام الأميركي، إلى سلطة الرئيس الذي اختارته الأكثرية.

إن ما يحدث في أميركا اليوم، يذكرنا مرةً أخرى أن «الديمقراطية الأميركية» ليست سوى إحدى أكبر الأكاذيب في عصرنا.

مؤيداً اقتراح وزير دفاعه نصب صواريخ «كاليبر» المجنحة على اليابسة

بوتين يرد على ترامب ويعلق العمل بمعاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى

أعلن الرئيس فلاديمير بوتين تعليق موسكو التزامها بمعاهدة نزع الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى رداً على انسحاب واشنطن منها، مؤكداً أن روسيا ستباشر في تطوير صاروخ فرط صوتي أرضي متوسط المدى.

وجاءت هذه التصريحات خلال اجتماع عقده بوتين مع وزير الخارجية سيرغي لافروف ووزير الدفاع سيرغي شويغو أمس في موسكو، لبحث الرد الروسي على شروع واشنطن في تقويض معاهدة الصواريخ.

وشدد بوتين على أن استخدام الولايات المتحدة «الصواريخ الأهداف» ونشرها منصات إطلاق من نوع «إم كي-٤١» في أوروبا يعتبر انتهاكاً سافراً لمعاهدة الصواريخ.

وقال: «أؤيد اقتراح وزارة الدفاع بدء العمل على نشر صواريخ «كاليبر» المجنحة على اليابسة، وفتح مسار جديد للعمل على إنتاج صاروخ فرط صوتي أرضي متوسط المدى».

وأشار بوتين إلى أن روسيا لن تنشر الصواريخ في أوروبا أو أي مناطق أخرى ما لم تفعل الولايات المتحدة ذلك.

ووجه بوتين وزارتي الخارجية والدفاع بعدم المبادرة إلى إجراء مفاوضات جديدة مع واشنطن حول قضايا نزع الأسلحة حتى «ينضج شركاؤنا» للتعاون معنا على أساس تكافؤي.

وأكد بوتين أنه على روسيا ألا تنجر إلى سباق تسلح مكلف في ردها على انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ، وأنها لن تفعل ذلك، إذ سيتم إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة ضمن ميزانية التسلح المرصودة.

وكلّف بوتين وزارة الدفاع تقديم تقرير حول سبل مواجهة الخطر الذي قد ينجم عن نشر الدول أسلحتها في الفضاء.

وأشار بوتين إلى ضرورة تغيير صيغة الاجتماعات العسكرية، معرباً عن عزمه الإشراف شخصياً على عملية إدخال الأسلحة الجديدة حيز الخدمة.

وقال: «أريد أن أطلع على سير العمل على إدخال منظوماتنا الجديدة حيز الخدمة، وأقصد صاروخ «كينجال» (الخنجر) فرط الصوتي، ومنظومة «بيريسفيت» الليزرية، التي قد تم تزويد قواتنا بها، إضافة إلى منظومة «أفانغارد» الصاروخية الإستراتيجية النووية فرط الصوتية، التي أنهينا اختبارها وبدأنا بتصنيعها».

وأضاف: «أريد أن أرى أيضاً كيف يجري العمل على إنتاج صاروخ «سارمات» الخارق العابر للقارات ووضعه في الخدمة... وذلك فضلاً عن الطائرة البحرية المسيرة «بوسيدون»، التي أبلغوني مؤخراً بانتهاء المرحلة الرئيسة من اختبارها».

وكانت واشنطن قد أعلنت الجمعة على لسان وزير خارجيتها مايك بومبيو تعليق العمل بمعاهدة حظر الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى الموقعة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٧، اعتباراً من أمس.

(روسيا اليوم- إنترفاكس)

الحكومة اللبنانية الجديدة تعقد أولى جلساتها.. وتضع مسودة البيان الوزاري

عقدت الحكومة اللبنانية أمس جلستها الأولى وأكد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري أن هناك قرارات صعبة في مجالات مختلفة يجب اتخاذها، وأضاف إنه «وضعت مسودة للبيان الوزاري وأعتقد أن يوم الثلاثاء على أبعد تقدير ننتهي منه، وفقرة المقاومة ستكون كما وردت في البيان السابق».

ولفت الحريري إلى أنه «أصبح لدينا قانون يحمي من يشي بالفساد ونحن بصدد إقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أما موضوع وزارة الصحة الذي تكلم عنه الأميركيون في أكثر من محطة، لا يشكل إحراجا وهو يندرج في إطار الكلام الذي يرددونه دائماً والوزراء هم لكل لبنان وهذا ما قاله وزير الصحة جميل جبق».

وقال وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان إن الحكومة الجديدة هدفها إنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وإذا لم تتمكن من إنقاذ الوضع فإننا ذاهبون إلى كارثة. وأضاف الوزير: «نحن بأمس الحاجة إلى إصلاحات ومحاربة الفساد». وحول عمل الحكومة قال الرئيس اللبناني ميشال عون إن الظروف لا تسمح بإضاعة الوقت، أمامنا تحديات كثيرة وعلينا مواجهتها متحدين.

وقالت الحكومة اللبنانية الجديدة أمس إنها ستبدأ إعداد بيان سياساتها يوم الإثنين مع ترقب المستثمرين لمدى التزامها بالإصلاحات التي تهدف لدعم الاقتصاد. وقد يكشف بيان السياسات عن مؤشرات مبكرة على مدى موافقة الحكومة الائتلافية على مبدأ الإصلاحات الجريئة التي قال الحريري إنها مطلوبة.

ويفوق حجم الدين العام حجم الاقتصاد بنسبة ٥٠ بالمئة كما تراوح معدل النمو السنوي لعدة أعوام بين واحد واثنين بالمئة.

واستغرق الاتفاق على تشكيل الحكومة ما يقرب من تسعة أشهر منذ إجراء انتخابات في أيار الماضي بسبب خلافات على توزيع الحقائب الوزارية وفقا لقوة الأحزاب الانتخابية ووفقا أيضاً لنظام محاصصة طائفي حساس.

وتعهد مانحون أجانب بتقديم مساعدات وقروض منخفضة الفائدة لمساعدة الاقتصاد من خلال الاستثمار في البنية التحتية للبلاد لكن الجهات المانحة ربطت تقديم الأموال بتنفيذ الإصلاحات.

ووعد الحريري خلال مؤتمر باريس العام الماضي بخفض العجز كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي بمقدار خمسة بالمئة خلال خمس سنوات.

من جهة أخرى ألقى مجهولون قنبلة يدوية على مبنى قناة «الجديد» اللبنانية فجر السبت واقتصرت الأضرار على الماديات.

وفي التفاصيل أقدم مجهولون على متن سيارة مرت بسرعة من أمام المبنى على رمي القنبلة قبل أن يكملوا طريقهم إلى جهة مجهولة.

وتشير المعلومات الأولية إلى أن القنبلة يدوية دفاعية وليست قنبلة صوتية.

وكالات

«ديبكا»: قلق أميركي و«إسرائيلي» كبير من حصة حزب الله في حكومة لبنان!

الوطن- وكالات

أكد موقع إسرائيلي، أمس، أن التوافق الذي حصل في لبنان وأثمر عن تشكيل حكومة جديدة أقلق الاحتلال والولايات المتحدة الأميركية «جراء استحواذ حزب الله على نسبة كبيرة من الحقائب» فيها.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن الموقع الإلكتروني الاستخباراتي العبري «ديبكا»، أنه بعد إعلان سعد الحريري تشكيلة حكومته الجديدة، مساء الخميس، بعد ولادة متعثرة استمرت ٩ أشهر كاملة، فإنه صار لدى الطرفين، الأميركي والإسرائيلي، قلق كبير جراء استحواذ حزب الله على نسبة كبيرة من حقائب الوزارة الجديدة.

وأعلن الحريري الخميس تشكيلة حكومته الجديدة من ٣٠ وزيراً، وتقسمت الحقائب الوزارية على رئيس الجمهورية و«التيار الوطني الحر» ١١ وزيراً، ولـ«تيار المستقبل» ٦ وزراء، أما حزب «القوات اللبنانية» فكان نصيبه ٤ وزراء، و«حركة أمل» ٣ وزراء، و«حزب الله» ٣ وزراء، و«الحزب التقدمي الاشتراكي» وزيرين، و«تيار المردة» وزيراً.

وكان نصيب حزب الله في الحكومة الجديدة وزارة «الشباب والرياضة» وتولاها محمد فنيش، ووزارة «دولة لشؤون مجلس النواب» تولاها محمود قماطي، على حين اختار الحزب جميل جبق الذي لا ينتمي إلى الحزب، لمنصب وزير الصحة.

ورأت قناة «الحرة» الأميركية على موقعها الإلكتروني أن هذا الاختيار سمح للحزب «بتجاوز الدور الهامشي الذي كان يتولاه في الحكومات السابقة، إذ إن للوزارة رابع أكبر ميزانية في جهاز الدولة».

وأوضح الموقع الاستخباراتي الإلكتروني الإسرائيلي، أن «إسرائيل» فقدت ردعها السياسي بعد استحواذ حزب الله على نسبة كبيرة من تشكيلة الحكومة اللبنانية الجديدة، خاصة مع إصرار الحزب اللبناني على تعيين علي حسن خليل، وزيراً للمالية، وهو عضو ناشط في حركة أمل، ما يعني سيطرة الحزب على مقدرات الحكومة السياسية والمالية، بحسب «ديبكا».

وأفاد الموقع، بأن تحذير مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون تمويل الإرهاب، مارشال بيلينجسلي، حزب الله اللبناني من «استغلال موقعه في وزارة الصحة والمالية بالحكومة اللبنانية الجديدة لتمويل أنشطته «الإرهابية» (كما يزعم)، يأتي في هذا الإطار، أي فقدان الردع الأميركي والإسرائيلي في لبنان وسورية، أمام إيران وسورية وحزب الله اللبناني».

إطلاق غاز مسيل للدموع لتفريق المحتجين في السودان

أطلقت الشرطة السودانية الغاز المسيل للدموع على مئات المحتجين في أم درمان الواقعة على الضفة المقابلة للخرطوم من نهر النيل، في أحدث جولة من المتظاهرات المناهضة للحكومة والمستمرة منذ أكثر من شهر بحسب شهود، في وقت قالت أسرة معتقل سوداني أمس إنه توفي في الحجز بعد القبض عليه لصلته بالاحتجاجات في شرق السودان.

ويحتج المتظاهرون بحسب وكالات الإعلام بشكل شبه يومي منذ ١٩ كانون الأول على «الأوضاع الاقتصادية المتردية» ويدعون إلى «إنهاء حكم الرئيس عمر البشير».

وبدأت الاحتجاجات أمس عقب صلاة الجمعة حيث هتف المتظاهرون «تسقط بس»، وهو الشعار الرئيسي للدعوة إلى إسقاط البشير.

وذكر الشهود أن المحتجين هتفوا أيضاً «حرية.. سلام.. عدالة» و«الثورة خيار الشعب».

واستخدمت قوات الأمن في بعض الأحيان الذخيرة الحية لتفريق المحتجين، وتقول جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان إن ٤٥ شخصاً على الأقل قتلوا في الاحتجاجات المستمرة منذ أكثر من ستة أسابيع.

وتقول الحكومة إن عدد القتلى ٣٠ بينهم اثنان من أفراد الأمن.

وكان الرئيس السوداني عمر البشير أكد أن الحوار هو المخرج الوحيد لمعالجة التحديات التي تواجه البلاد وأن الدولة ملتزمة به، داعياً حاملي السلاح في البلاد إلى تحكيم صوت العقل والتعاون لبناء بلدهم.

في هذه الأثناء قالت أسرة معتقل سوداني أمس إنه توفي في الحجز بعد القبض عليه لصلته بالاحتجاجات في شرق السودان.

وقالت الأسرة إنه كان مدرساً عمره ٣٦ عاماً وألقي القبض عليه من منزله يوم الخميس بعد احتجاجات في خشم القربة بشرق السودان، وأضافت: إن مسؤولي الأمن أبلغوها بالوفاة قائلين إنها حدثت نتيجة تسمم.

وذكرت الأسرة أن الجثمان يحمل آثار ضرب وأن الجنازة أقيمت أمس السبت.

وكالات

الحشد الشعبي يمنع قوة أميركية من التجول في الموصل

العراق والأردن يوقعان على اتفاق بشأن تجارة النفط والسلع

توصل العراق والأردن أمس إلى اتفاق بشأن تجارة النفط والسلع خلال اجتماع بين رئيسي وزراء البلدين على الحدود العراقية الأردنية.

وقال مكتب رئيس الوزراء الأردني في بيان إن العراق سيبيع بموجب الاتفاق عشرة آلاف برميل من النفط يومياً للأردن بسعر خاص، على أن يتم نقل الكميات على متن ناقلات من حقول كركوك النفطية.

وذكر البيان أن السلع العراقية التي يجري استيرادها عبر ميناء العقبة الأردني المطل على البحر الأحمر ستحظى في الوقت ذاته برسوم تفضيلية.

وأتم رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي الاتفاق خلال اجتماع مع نظيره الأردني عمر الرزاز. وظل ميناء العقبة الواقع في الطرف الشمالي للبحر الأحمر لزمن طويل مساراً لنقل الواردات والصادرات العراقية، على حين تعتمد عمان منذ فترة طويلة على الخام العراقي.

وقال مكتب الرزاز أيضاً: إن الأردن سيشرع في تصدير الكهرباء للعراق خلال العامين القادمين.

ويقول عبد المهدي إن الحكومة تسعى لتقليل الاعتماد على صادرات النفط في إيرادات الدولة. وتشكل صادرات النفط من ثاني أكبر منتج للخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أكثر من ٩٥ بالمئة من إيرادات الدولة. وكان رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي التقى نظيره الأردني عمر الرزاز على الحدود العراقية الأردنية، في إطار التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين.

وقال موقع «RT» إن اللقاء يأتي تمهيداً لافتتاح المنطقة الصناعية المشتركة بين البلدين وتنفيذ الاتفاق الموقع بينهما في ٢٩ كانون الأول الماضي.

وأشار الرزاز إلى أن البلدين عالجا ملفات عالقة بينهما منذ ٢٠ عاماً، وأضاف: «وجودنا اليوم تأكيد على نجاحات العراق في تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية ومحاربة الإرهاب».

وذكرت مصادر أن لجنة أمنية خدمية تعمل منذ يومين على إكمال جميع الإجراءات الخاصة بفتح منفذ طريبيل مع الأردن. في سياق متصل تسلم رئيس الحكومة العراقية من نظيره الأردني، ١٣٠٠ قطعة أثرية نادرة استعادتها السلطات الأردنية. وذكر بيان لمكتب عبد المهدي أن «الأخير شكر نظيره الأردني لوضع اليد على هذه الآثار المهربة وإعادتها إلى العراق».

وأضاف نقلاً عن عبد المهدي: إن «هذه الآثار النادرة وإن كانت عراقية لكنها ملك للإنسانية وإعادتها ربح للعراق والأردن». كما أعلنت الهيئة العامة للجمارك في العراق، ضبط ١٨ حاوية تضم مواد كيميائية خطرة معدة للتهريب في محطة «بوابة البصرة»، جنوبي البلاد.

وقالت الهيئة في بيان: إن «الهيئة العامة للجمارك في محطة بوابة البصرة تمكنت السبت بالتعاون مع جهاز المخابرات الوطني من ضبط ١٨ حاوية تحمل ٣٦٠ ألف لتر من المواد الكيميائية الخطرة (حامض الهيدروكلوريك) بنسبة تركيز مختلفة معدة للتهريب».

وأضاف البيان: «اكتشف الأمر عن طريق تدقيق أوراق الحمولة التي تبين أنها مزورة من مافيات التهريب».

من جهة أخرى أعلنت مديرية الحشد الشعبي، في العراق أن قواتها منعت قوة أميركية من إجراء جولة ميدانية راجلة في إحدى مناطق مدينة الموصل شمالي البلاد. وقال نائب قائد العمليات رضوان العنزي في تصريح: «هذا العمل اعتبرناه استفزازاً مقصوداً»، دفع الحشد للتدخل والاعتراض على دخول الأميركيين من خلال قطع الطريق وتحذيرهم بصورة مباشرة.

وأكد العنزي ظهور حالة من الذعر والخوف على الجنود الأميركيين ما دفعهم إلى طلب غطاء جوي تحسباً لأي هجوم ضدهم. واعتبر أن «القوات الأميركية تعمل على تغطية فشلها في سورية إثر إعلان انسحابها، من خلال هذه الاستعراضات الإعلامية البائسة، ومحاولتهم زعزعة أمن المناطق المحررة».

وكالات

رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي مجتمعاً مع نظيره الأردني عمر الرزاز أمس (رويترز)